

الادراك ليس ضد الله **نقول** بعد ذلك اذا اتفق العلمان  
 في حقيقة العلم واتحد متعلق العلمين يجب تماثلهما  
 لا اشتراك في النوع والعلق وذلك محال اذ يتحد من انفسا  
 تفرقة ضرورة بين حالتي تغييض اجفانها وغيبية المرئ  
 عنا وبين حالة ادراكها وكذلك تجد تفرقة بين الشمس  
 والشم والذوق والسمع والبصر ولو كانت الادراكات من  
 جنس العلوم وهي كلها متعلق بالموجود للزم تماثلها  
 وعدم الاختلاف فيها وذلك معلوم البطلان قطعاً  
 وقد وافق الختم على ثبوت الاختلاف وان خالف في بغيره  
 الادراك لجنس العلوم ويقوى الالتزام على اصحابنا فانهم  
 اثبتوا كون الساري تعالى سمياً بصيراً وان كان عالماً بكل  
 معلوم فاذا قالوا بان من جنس العلوم استنع ان يجامع  
 في المرات الواحدة الادراك العلم بالمدرك وكوضع القول  
 بذلك لزم نفى كونه سمياً بصيراً وال القول الى مذهب  
 الكعبي وهذا السبيل اليه وفي المسئلة بقايا من  
 المباحث وما ذكرناه ليات كلامهم فليقتصر عليه ففيه  
 عنية للمعامل واما من اثبت الادراك معنى من المعتزلة  
 فلا يستقيم منه ان يقول انه من جنس العلوم لانه يشترط  
 في الادراك ما لا يشترط في العلم **المقول** فيما يشترط في  
 الادراك والحيوة بانضاق منا شرط في وجود الادراك ولا  
 يجامع الادراك ضد الحيوة ولا يجامع العمى والصمم ونقل  
 عن صلح بن صالح المعروف بقبة انه يجوز صام الادراك  
 بالعين مع وجود العمى وكذلك قال بوجود العلم مع الموت  
 وسيان ذلك يجبره الى عدم اشتراط الحيوة في العلم  
 والادراك

والادراك ايضاً وهذا النوع من السفطة ويلزم عليه  
 الثلث في علم الحوادث وابطال دلالة الفعل الواقع من  
 الفاعل المتأثر على علم للفاعل وفي ذلك ابطال ضرورات  
 العقول وادلتها وهذا مما لا يلتفت اليه فلا يعتد به  
 قولاً في النظريات واما اتصال الاشعة والبنية فلما  
 بشرطين في الرؤية في العقول وقد اشترطها المعتزلة  
 وراوا ان الانسان اذا فتح اجفانه اشعت الاشعة  
 من حدفته واتصلت بالمرئ وتثبتت به فيحصل الادراك  
 وترجموا ان الادراك لا يصح ان يقوم بجزء فزدي عري عن  
 بنية مع غيره وانه لا يصلح للادراك جميع الابنية  
 بل لا بد من بنية مخصوصة على مثال العين ونحن نفرد  
 كل واحد منهما بقول فيتم ما ذكرناه من المقدمة ان شاء  
 الله تعالى فنقول اولاً في عدم اشتراط البنية فانه  
 من مقدمات دليل ابطال الاشعة كما سبق لك قال  
 صلح الكتاب من اثبت الادراك من المعتزلة مجموعاً  
 على اشتراط البنية وهذا التقيد غير مفيد فان من  
 قال ان المدرك هو المحي الذي لا افة به هو الذي يبقى الادراك  
 وهو يشترط البنية فاذا المعتزلة كلهم يشترطون  
 البنية وقد استدلل على بطلان اشتراط البنية بوجهين  
 وذكر اوجهها ولم يات الا بوجهين احدهما وهو الدليل ان  
 الادراك انما يقوم بجزء فزدي اذا المعنى الواحد يستحيل ان يتو  
 بجزئين ولا اشترط الجوهر المحسوسة به فانه انما يقبل ما يتو  
 به لنفسه وصفة النفس لا تتوقف على شرط ولا يصح  
 ان تكون احاطة الجواهر به شرطاً في قيامه بالجوهر  
 اذ الشرط لا بد ان يوجد في محل يوجد فيه الشرط والا